

## السرائر

[ 466 ] قبله من غير إذن ثم هلك كان المتقبل الأول ضامنا له ، هكذا أورده شيخنا أبو جعفر في نهايته بهذه العبارة ، وهي قوله : والصانع إذا تقبل عملا بشئ معلوم ، جاز له أن يقبله لغيره بأكثر من ذلك ، إذا كان قد أحدث فيه حدثا (1) . قال محمد بن إدريس: الذي يتبادر إلى خاطر ، أن قوله رحمه الله : " بأكثر من ذلك " غلط لا وجه له ، لأن الانسان إذا تقبل خياطة ثوب مثلا بدينار ، ثم قبله لغيره بأكثر من الدينار ، فيحتاج أن يغرم من عنده شيئا آخر على الأجرة ، ومقصوده أن يستفضل من الأجرة المتقبل بها ، فهذا الذي يسبق إلى الأوهام ، من عبارته رحمه الله في هذا الموضع ، ومقصوده رحمه الله خلاف هذا ، وهو أن الصانع الأول يستفضل من الأجرة الأولى لنفسه ، ويعطي الصانع الثاني بعضها . والدليل على ذلك ، ما أورده رحمه الله في الأخبار ، في كتاب تهذيب الأحكام ، عنه عن علي بن الحكم ، عن العلا ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي حمزة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : سألته عن الرجل يتقبل العمل ، فلا يعمل فيه ، ويدفعه إلى آخر يربح فيه ، قال : لا بأس (2) . الحسين بن سعيد ، عن صفوان ، عن العلا ، عن محمد بن مسلم ، عن أحدهما عليهما السلام قال : سألته عن الرجل الخياط ، يتقبل العمل فيقطعه ويعطيه من يخطه ، ويستفضل ، فقال : لا بأس ، قد عمل فيه (3) . عنه عن صفوان ، عن الحكم الخياط قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام ، أتقبل الثوب بدرهم ، وأسلمه بأقل من ذلك ، لا أزيد على أن أشقه ، قال : لا بأس بذلك ، ثم قال : لا بأس فيما تقبلت من عمل ، ثم استفضلت (4) . \_\_\_\_\_ (1) النهاية : كتاب التجارة ، باب الإجازات . (2) و (3) و (4) التهذيب : ج 7 ص 210 باب الإجازات ح 5 و 6 و 7 ولكن الموجود في ح 5 " لا " راجع الوسائل الباب 23 من أبواب الإجازات .